مستقبل التعليم المصرى فى ظل « الخصخصة »

دكتور / سعيد اسماعيل على

كلما هل عام جديد ، كلما أشتد شوق الانسان تطلعا الى المستقبل..

واذا كانت تلك « مقولة » تصدق على كثير من المجالات ، فانها بالنسبة للمشتغلين بالتعليم تكتسب درجة الحاح أكثر ومستوى من الاهتمام أعلى ، ذلك لأن التعليم ، بحكم وظيفته ، عملية مستقبلية .

وقد يحتج البعض بأن ما نقوم به فى عملية التعليم ، انما هو عملية (نقل) للموروث الحضارى الى الأجيال الجديدة ، وبالتالى فهو عملية (ماضوية) .

لكن الرد الفورى ، هو أن التعليم ، اذا اقتصر على هذه الوظيفة، فسوف يؤدى بالمجتمع الى الجمود ، وجمود حركة المجتمع ، يعنى فى الترجمة العملية ، رجوع الى الخلف ، ومن ثم تكون النتيجة ، حكم بالاعدام التدريجى البطىء على هذا المجتمع .

بل أننا لنذكر القارىء بأن أبناءنا الذين يدخلون المدارس فى أول مراحلها الآن ، لن يتخرجوا أعضاء فاعلين فى المجتمع ، الا بعد ما لا يقل عن خمسة عشر عاما ، حيث يحيون عالما آخر وظروفا مباينة لكثير مما هو قائم الآن ، مما يحتم أن يستشرف الذين يعلمون ، المستقبل دائما ، والا فسوف ينتجون شخصيات غير صالحة للتعامل مع مجتمع الغد ، وبالتالى ، فنحن ، فى التعليم ، لا نقوم فقط بمهمة نقل الموروث الحضارى وانما لابد ـ بالاضافة الى ذلك ـ من (الابداع) ومن (الابتكار) ، عن طريق عملية (استشراف) للمستقبل : معالم تغيره ، وملامح احتياجاته ، وأبرز تطلعاته .

ثم ان عملية نقل الموروث الحضارى نفسها لا يقوم فيها التعليم بمجرد النقل الآلى ، كما تقوم بذلك وسائل النقل بالنسبة للبضائع وللناس ، والا فقدت نكهتها (التربوية) و (الانسانية) . ان ما يعطيها

هذه النكهة ، التى هى ضرورة حياة وحتمية وجود ، أن تتناول هـــذا الموروث من خلال عمليتين ثقافيتين أساسيتين : عملية (الانتقاء) ، وعملية (النقد) ، فليس كل موروث يصلح للتعليم ، فمن هذا الموروث عناصر هادمة سلبية مخجلة ، لابد من اهالة التراب عليها ، أو على الأقل قصر الاهتمام بها على من يقومون بعملية (التأريخ) . وهناك عناصر مضيئة مشرقة ايجابية ، تحتاج الى تكثيف الاهتمام بها لمدها بأسباب الاستمرار ، مع التحسين والتطوير .

واذا كان هذا يتم فى مرحلة التعليم الأولى بصفة خاصة ، فاننا فيما بعد هذه المرحلة نحتاج الى عملية (نقد) لهذا الموروث الحضارى، فاذا كانت هناك سلبيات ، فما طبيعتها ؟ وكيف ظهرت ؟ وما العوامل المسؤولة ؟ وكيف يمكن تجنبها ؟

بل أننا فى عمليتى (الانتقاء) و (النقـــد) التى تتجه الى (الموروث) ، نحتاج الى (معايير) ، والمعايير هنا ليست مجرد معايير (فنية) ، وانما لابد كذلك أن تكون معايير اجتماعية / ثقافية / تربوية، أى لابد وأن تستند الى حاضر الأمة : مقوماتها ، مشكلاتها ، احتياجاتها، ولابد أيضا أن (نستنبىء) المستقبل ، والا ، فعلى اى أساس نختار هذا ونترك ذاك ان لم يكن حاضر الأمة ومستقبلها ؟

وهكذا يصبح التفكير فى المستقبل (هاجســـا) دائما للتعـليم والمشتغلين به ، ان أراد المشتغلون به لأمتهم الحياة والاستمرار ، حياة متطورة متغيرة ، تجرى فى عـــروقها دماء القوة وتنبنى أنســـجتها بخلايا التقـدم .

لكننا ، ونحن نتطلع الى المستقبل ، لابد لنا من دليل ... لابد من خريطة ..

فى كل الدول المتقدمة ، عندما يهم الانسان بزيارة دولة أخرى ، أو منطقة جديدة بالنسبة له ، لا يقف ليسأل هذا أو ذاك عن المكان كذا أو كذا ، وانما هناك مئات الألوف من الخرائط التى لابد من الاستعانة بها حتى يتحسس طريقه ويصـل الى الهدف المطـــلوب فى أقصر وقت وأقل جهـــد .

والتطلع الى المستقبل هو زيارة للمستقبل ٠٠ لمنطقة مجهولة نحتاج فيها الى خريطة ، والخريطة التى نعنيها هنا ، ذلك الاطار الفكرى العام ٠٠ مشروع النهضة القومى ٠٠ الهوية الحضارية ٠٠ أيا ما كانت التسمية ، فالمسمى واحد ٠٠ وهو (البوصلة) التى ترشد السائر٠٠ (القبلة) التى توجه (العابد) ٠٠ (الشراع) الذى يوجه المركب ٠٠ الى غير ذلك من تشبيهات ، أعددها ، حتى أضمن أن يصل ما أريد تكثيف الضوء عليه أمام القارىء ٠

هنا مشكلة المشاكل حقا بالنسبة للمشتغلين بالتعليم فى مصر ٠ فمن الناحية العملية الفعلية ، نحن مطلوب منا أن نزور المستقبل بغير خريطة ٠ ومن هنا يمكن أن نجد أنفسنا بعد عدة سنوات قد عدنا من حيث بدأنا ، ويمكن أن نتجه الى مكان ، فاذا بنا فى مكان آخر ٠

ان المشتغل بالتعليم ، يغلب على عمله صبغة (التنفيذ) ٠٠ تنفيذ ما يريده المجتمع منه ٠ المجتمع لابد له من تصور لما يريد أن يكون عليه شأن الأمة فى مستقبل السنين والأعوام ٠٠ صورة للمواطن الذى يأمل أن يكون قوام هذه الأمة وعلى أى نحو يريد أن يكون عليه ٠٠ عندها يستطيع المربى ويمكن له أن يرسم ويخطط ويعمل ويعلم ، فماذا اذا غاب (النموذج) أو (الموديل) عن الصانع ؟ كل منهم سيجتهد باجتهاده الخاص ، وبالتالى يكون مشروعا لكل من يأتى ، أن يحكم بأن ما سبقه ليس هو المطلوب ، وبالتالى لابد من اعادة الانتاج ٠٠ وهكذا نسير فى طريق دائرى ، يوصل السائر عليه الى نقطة البداية ، وليس على طريق مستقيم ، كل يوم يمر ، نخطوا عليه خطوة الى المستقبل ، فيكون تقدم ويكون رقى ٠

ولكى يكون حديثنا (تطبيقيا) ، لا تحليقا فى أجواء التجريد والتنظير ، نعرض القضية التالية :

الدستور عادة هو الوثيقة الرسمية التى من المفروض أن تمثل العقيدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للدولة ٠٠

والدستور الذى نعمل به الآن ، تم اعداده عام ١٩٧١ ٠ وفى هذا العام ، لم تكن قد مضت على فترة الستينات الا شهور تقل جملتها عن

العام الواحد ، بحيث كانت (النغمة) السائدة هى هى .. أن هذا المجتمع الذى نحن أفراده (اشتراكى) ، أو يسعى الى أن يكون كذلك. وتحت هذه اللافتة الفكرية ، هناك العديد من التفصيلات والتطبيقات التى يمكن الاشارة الى بعضها (ترجمة) لهذه المقولة ، حياة وعملا فى مجال مثل مجال التعليم :

ـــ كان منها أن تقوم الدولة بالاشراف على التعليم كله وتوجيهه.

ـــ وكان منها أن تقدم الدولة التعليم لكافة المواطنين فى جميع المراحل (مجانا) .

ـــ وكان منها أن يتم القبول فى مراحل التعليم عامة والعالى خاصة عن طريق تنسيق وتوجيه من الدولة ، فى ضوء احتياجاتها من القوى العاملة .

ـــ وكان منها أن تتكفل الدولة بتشغيل الخريجين .

ان القضية أشبه بما نجده لدى الرياضى عندما يقول أنه اذا كانت أ = ب ، و (ب) = جـ ، فلابد أن تجىء أ مساوية لـ (جـ) .

وفى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بدأت المؤشرات والتوجهات تسير فى اتجاه آخر .. خطوة خطوة ، نحو « الخصخصة » ، على طريق رأسمالى . وعندما كان أحد منا ، أو من غيرنا ، يشير الى ما يعنيه اجراء ما بأنه ابتعاد عن الهوية المعلنة ، كان يجابه دائما بأنه (لا مساس) بالمجانية ـ مثلا ـ ولا تفكير فى الجامعة الأهلية .

حتى بدأت الساحة العالمية منذ عام ١٩٨٩ تشهد تحولا تاريخيا كبيرا نتج عن الانهيار المدوى لمنظومة الدول الاشتراكية . تساقطت الأطراف ، وبقى المركز ، ليشهد عام ١٩٩١ علامات ومؤشرات تؤذن بأنه هو الآخر بسبيله الى التفكك والانهيار ، هذا المركز هو الاتحاد السوفيتى ، والذى انهار بالفعل .

هنا ، اختلفت عبارة (لا مساس) . بدأت التصريحات الرسمية من قيادات مسؤولة تقول بما كان يستنكر منذ عامين فقط .

أقول الحق ، أنا واحد من الناس ، لست أسفا على هذا الانهيار التاريخى المدوى لمنظومة الكتلة الاشتراكية ، لكنى مفزوع ·· مفزوع · من هذه التداعيات التى بدأت تطل برأسها على يد البعض ·

عندما بدأ التحول الاشتراكى فى مصر - مثلا - منذ الستينات ، بدأ بعض السذج والأغبياء يفهمون من ذلك أن الدولة ستقوم بتوزيع الرزق بالتساوى على الناس وهم على الارائك ينظرون !! فكان التوكل البغيض ، متناسين ان هذا الرزق المنتظر من الدولة أن توزعه ، ليست هى المنتجة له ، وانما هم الناس أنفسهم ، فاذا لم يجدوا فى الانتاج ، فلن يتم توزيع عادل ·

وفهم بعض السذج والأغبياء أن مركزية السلطة تعنى مركزية الرأى ووحدانية الفكر ، متناسين أن هذا هو الاستبداد بعينه ، والقهر وان تزيا بزى براق يسر الناظرين ·

نفس الشىء يتكرر الآن ، على الوجه الآخر من الاسطوانة ··

انهيار النموذج الاشتراكى ، بدأ يعنى عند كثيرين من الخبثاء والشياطين ، انه أطلاق للاستغلال ·· و « اللى تغلب به ، العب به » (أخطف وأجرى) ··

وهكذا انطلقت وحوش ضارية من القمقم ·· وحوش يستحيل أن تظهر على حقيقتها أمام الجماهير بأنيابها الحادة ، والسياط التى بيدها ، ونهمها لامتصاص الدماء ، وانما لابد من التخفى ·· ولابد من المناورة ··· ولابد من المداراة ·

انطلقت مدارس خاصة عديدة تحاول أن تظهر أنها تقدم خدمة تعليمية متميزة لا يحصل عليها الطلاب فى مدارس الحكومة ، وفى نظير ذلك ، بدأت المصروفات ترتفع تدريجيا حتى وصلت الى ألوف الجنيهات ·· فى الحضانة ورياض الأطفال ·

وبدأت الدولة نفسها تشجع على هذا ، وان كان ذلك يتم عن غير قصد · تقول ان العبء ضخم عليها ، والمهمة ثقيلة على أكتافها · وما

دامت هناك مدارس خاصـــة وآباء يدفعون ، فلماذا تزيد من الانفاق الحـــكومى ؟

وتراجعت معدلات الانفاق على التعليم بالنسبة للدخـل القومى ، وتراجعت مؤشرات عديدة ومقومات مختلفة للعملية التعليمية لتتـدنى فى مدارس الحكومة عن الحد الأدنى ، حتى فى بعض الدول المتخلفة ، فبدأ آباء وأمهات يهربون بأبنائهم من المدارس الحكومية الى المدارس الخاصة ، تماما كما يضطر الانسان الى الهرب عندما يرى السفينة التى يركبها قد كثرت فيها مظاهر الخلل ، خوفا من الغرق بها . وفى المدارس الخاصة يطالب الآباء والأمهات بما يزيد كثيرا عن طاقاتهم ، ويبـــدأ الاستغلال بصوره البشعة .

ولم تكن وزارة التعليم صادقة مع جماهير الناس فى القول بأنها ملتزمة بالدستور . وبدأ الالتفاف حوله ، خروجا عليه ، لا استمساكا به. ظهرت نوعية من المدارس ذات لافتة جديدة اسمها (المدارس التجريبية) ، حكومية ذات لغة أجنبية ، تزعم أنها تقدم خدمة متميزة ، وفى سبيل ذلك تحصل مصروفات عالية من الطلاب ، وفى ذلك خروج عن المتعارف عليه عالميا من أن مرحلة التعليم الأولى ينبغى أن تخصص للتعليم ذى الصبغة القومية العامة والتركيز على اللغة القومية لتوفير الحد المشترك المكون للوحدة الثقافية بين أبناء الأمة ، وفى ذلك أيضا قول غير الحق، لأن (التجريب) له معناه الشهير فى عالم التربية والتعليم ، يعرفه كل من درس ألف باء العلوم التربوية ، بل لا يخفى على كل من أوتى فهما عاما بصيرا بدلالة الألفاظ والمسمياتوهذه المدارس ليس بها أىصورة من صور التجريب .. فهى اذن عملية التفاف ، لتقرير مصروفات بدءا من المرحلة الأولى ، باسم القانون الذى صدر عام ١٩٧٩ .

وهل أتحدث عن الدروس الخصوصـــية ؟ لا أظن أنى مســتطيع ذلك ، والا لاحتجت الى ضعف هذه الصفحات .

ومنذ سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة ، لا ، بل أقل ، عندما ظهرت فكرة الجامعة الخاصـــة فى مجلس الشـــعب ، انبرى المرحوم د. رفعت المحجوب ليستنكر ، بل وينفعل انفعالا حادا ، وهو يمثـل

السلطة التشريعية ، ويعد الرجل الثانى بعد رئيس الدولة . وها نحن الآن نسمع عن سعى عملى للوزير الكفراوى لاخراج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، بل ويعرض مبان ضخمة أنشئت بالمال العام فى مدينة السادات، ويبارك وزير التعليم هذا التوجه ويشجعه .

وعلى نفس الطريق يجىء ما يسمى (بالتعليم المفتوح) ...

ويحار المرء حقا .. كيف يمكن أن تعمل الدولة على التقليل من المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا تدريجيا كل عام ، بسبب الشكوى الشهيرة من بطالة خريجى الجامعات ، وفى نفس الوقت تبارك وتشجع ظهور جامعة خاصة وتعليم مفتوح لا يتقيد بقبول أعداد محدودة ، بل يفرز الى السوق آلافا من الطلاب عاما بعد عام ؟

سيقولون أن هذين التعليمين يتوجهان الى تخصصات جديدة ، السوق فى حاجة اليها .

وهنا نرد بتساؤل آخر : وما المانع أن نطور ما بالجامعات القائمة؟ ان ما يعجزها هو الامكانات ، فما المانع أن توجه هذه الأموال لهذه الجامعات التى هى ملك الأمة جميعا وليست ملكا لفئة دون أخرى : لتجدد من برامجها وتزيد من أعداد المقبولين بها .

ليس المقصود هنا هو مناقشة قضية الجامعة الخاصة والتعليم المفتوح ، وانما قضيتنا الأساسية فى هذا المقال ، هو هذا التناقض الصارخ بين (فلسفة) و (بوصلة) معلنة فى الدستور ، وحركة فى واقع التعليم .. فلسفة و (بوصلة) تعلن الاشتراكية ، وحركة واقع تسير فى الاتجاه المضاد .

كيف يمكن للمشتغلين بالتعليم أن يخططوا ويرسموا المستقبل للتعليم والخريطة التى بين أيدينا وأيديهم هى لمدينة أخرى ، غير المدينة التى يعيشون فيها ؟

تخيل أن تمسك بخريطة عليها ـ مثلا ـ النيل فى جهة الشرق ، فاذا بك عندما تتجه اليه تجد صحراء !

تخيل عندما تمسك بخريطة تشير الى أن المتجه الى شارع (أ) ، عليه أن يدخل اليه من نهاية شارع (ب) يمينا ، فاذا بك عندما تفعل ، تجد أن الواقع يحتم عليك أن تتجه الى الشمال فى بداية الشارع (ب) !

أننا بحاجة الى امتلاك شجاعة المواجهة والحسم ، بدلا من اللف والدوران ، الى درجة تقرب من التحايل ..

الدستور يرفع لافتة المجانية بالنسبة لجميع المراحل ..

فاذا كنا نتنكب الطريق ، فلنعلنها صراحة وبوضوح . ان الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات فهل يحكم علينا أن نعيش التعليم فى معظم الأحوال فى منطقة المتشابهات ؟

ولأننا لا نملك شجاعة المواجهة ، تبرز تفسيرات : المجانية ، انما هى متعلقة بعملية (التعليم) ، ومن ثم فيمكن تحصيل مصروفات للكتب . ونتساءل : من يضحك على من ؟ وهل يكون تعليم بلا كتب ؟ان الكتب هى وعاء التعليم وواسطته الأساسية . ويجىء تفسير من هنا وتفسير من هناك ، لتجد التعليم فى النهاية وقد أصبح الآباء والأمهات يدفعون عنه مصروفات باهظة تحت أسماء مختلفة .

دليل المجتمع الرسمى يقول .. مجانية .
وحركة التعليم تسير فى اتجاه الخصخصة !!

انها لصعوبة بالغة فى الوقت الحالى ، أن نبرز مخاطر عديدة تنتظر (مستقبل التعليم) المصرى فى ظل (الخصخصة) ، خاصة وهذا الاتجاه يعيش فى أوج انتصاراته الدولية التاريخية الكبرى ، ولكننا لا نستطيع التغافل عن بعض الحقائق الاجتماعية الخاصة بمصر والتى تجعل من هذا التوجه يحمل أخطارا عدة .

ان (التنافس) الذى يشكل فلسفة الخصخصة هو أنسب لمجتمع الوفرة . أما مجتمع (الندرة) والاختلال الطبقى ، فانها تتحول الى عملية (افتراس) ، من القادرين لغير القادرين .

ولنأخذ مثالا ، ما يتم حاليا فى عمليات الانتقال من مرحلة تعليمية الى أخـرى :

انها عملية (فلترة) ، وترشيح ، وغربلة ، تضع سدا أمام البعض وتفتح الباب للبعض الآخر . على أى أساس ؟ يقال : مجموع الدرجات ..

لكن السؤال الذى نطرحه هنا : كيف يحصل الطالب على مجموع عال من الدرجات ؟

منذ سنوات ، كانت هناك مدارس (أميرية) تستوفى الكثير من مقومات التعليم من مبان ومنشآت وأنشطة وقلة كثافة طلاب ويوم مدرسى طويل . كان هناك تعليم فعلى ، بالمجان ، فكان يمكن للطالب أن يذاكر جيدا لينجح بتفوق ، بحيث يفرز الامتحان ذوى الكفـــاءة عن غيـرهم بمعيار العلم وحده .

ثم افتقدت المدارس الرسمية معظم المقومات اللازمة لعملية التعليم وأصبحت أمكنة (للايواء) بغير تعليم حقيقى ، أو حتى نصف حقيقى.

هنا كان لابد للآباء أن يبحثوا عن ســـلعة التعـــليم فى الســـوق (الحرة) . ـ بثمن باهظ ، فمن الذى يستطيع المنافسة فى الامتحانات اذن ؟ طلاب المدارس الخاصة وطلاب الدروس الخصوصية !!

التعليم الآن سلعة باهظة التكاليف ، وهناك ألوف قادرون عليـــه عقليا ، عاجزون عنه (ماليا) . وفى الوقت الذى تحول فيه التعليم الى مجرد (خزن للمعلومات) ، أصبح بالامكان الحصول على (نتيجته) دون حاجة الى استخدام مهارات واستعدادات التفكير والذكاء وانما بالمال وحده فى كثير من الأحيان ، وآية ذلك ما تراه من رسوب ما يقرب من ٧٠٪ ، مثلا لطلاب الاعدادى فى كلية للهندسة التى هى من كليات القمة وفقا للتسمية الشائعة بين الناس !!

وهكذا تتم عملية (الفلترة) و (الترشيح) و (الانتقاء) بغير معيار (الجدارة) و (الاستحقاق) ، وانما بمعيار قوة المال .

ومرة أخرى .. ان المال ليس لعنة ، فهو من زينة الحياة الدنيا

حقا وصدقا ، ولكنه فى مجتمع معظم افراده يعيشون حول خط الفقر ، يصبح التنافس افتراسا .. وتصبح الخصخصة وحشا خطرا ينتظر آمالنا فى مستقبل التعليم لينقض عليها .

ان هذا يفترض منا ألا نسرع بالاستجابة الى هـــذا التوجه العالمى ونطبقه على التعليم ، لابد من ترتيب الأولويات ، ولنتمهل فى هـــذا المجال ، الى أن تبدأ المعضلة الاقتصادية فى الانفراج ، حتى تخف وطأة الفقر وحتى تخف وطأة المعاناة ، فيشتد ساعد وعود فريق الفقراء فى حلبة المنافسة مع فريق الأغنياء ، ويمكن بالتالى أن تكون القدرة العلمية هى معيار الفوز فى التنافس .

بل اننا اذا شئنا الأولويات ، فلنقل أن سياسة الخصخصة تستوجب أن تمتد أولا الى مجالى السياسة والفكر ، وترجمتها العملية فى هـــذا وذاك ، أن يكون هناك تداول للسلطة وتعددية فى الفكر . وتداول السلطة لا يقف عند حد تغيير أفراد فى مواقع مسؤولية فقط ، بل يعنى كذلك تغيير جماعات وقوى . وتعددية الفكر لا تترجم فى أحـــزاب تحاصر وأحزاب شكلية ، وانما فى السماح كذلك لجماهير متعددة التوجهات أن تكون لها تنظيماتها الفعلية العلنية الرسمية . وتترجم فى حرية أصدار الصحف والمجلات ، وتترجم فى المشاركة فى أجهزة الرأى والاعلام .

الفلسفة فى معناها العلمى ، لابد أن تتسم بالشـــمول والاتســاق والتكامل ، ويستحيل أن يكتب لها نجاح اذا سرنا على طريق نجد أنفسنا فيه نرفع شعار الخصخصة فى الاقتصاد وننادى به فى التعليم ، وننساه فى مجالى السياسة والفكر ، أو نتذكر القليل منه ، ونســـير فيهما على الطريق الاشتراكى .

وفى يقينى أن أولوية خصخصة السياسة والفكر من شأنها أن تمهد الطريق لأن يجىء التعليم بناء (للأصلح) لا (للأقوى) .